

Distr.: General
2 July 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 1 تموز/يوليه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن السلام والأمن في أفريقيا المعقودة يوم الإثنين، 29 حزيران/يونيه 2020. وقد أدلى ممثل مصر، معالي السيد سامح سليم، وزير الخارجية، وممثل إثيوبيا ببيانين أيضا.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر نصوص هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كريستوف هويسغن

رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو

إن النيل الأزرق، الذي يساهم بحوالي 85 في المائة من حجم النيل الرئيسي عندما يندمج مع النيل الأبيض في الخرطوم، مورد مائي هام عابر للحدود، وهو مورد في غاية الأهمية لسبل العيش والتنمية بالنسبة لشعوب جمهورية مصر العربية وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية وجمهورية السودان.

وقد بدأ في نيسان/أبريل 2011 بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير، وهو مشروع كبير للطاقة الكهرومائية يقع على النيل الأزرق في منطقة بنيشانغول - غوموز في إثيوبيا. ومن خلال توليد الطاقة الكهرومائية، سيعزز سد النهضة بشكل كبير مصادر الطاقة في إثيوبيا، مما سيسمح لها بزيادة إمدادات الكهرباء وتسريع التصنيع وتصدير فائض الكهرباء إلى المنطقة.

وإدراكاً منها لضرورة التعاون بشأن سد النهضة لتحقيق فوائده بالكامل والتخفيف من آثاره السلبية المحتملة على دول المصب، اتخذت بلدان النيل الأزرق المشاطئة عدة مبادرات جديدة بالثناء على مدى العقد الماضي. وتشمل هذه التدابير إنشاء لجنة دولية من الخبراء في عام 2012 لدراسة خطط تصميم وبناء السد ولجنة وطنية ثلاثية للمتابعة في عام 2014 وإعلان المبادئ لعام 2015 بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير.

ويحيط الإعلان علماً بالطلب المتزايد على الموارد المائية العابرة للحدود في مصر وإثيوبيا والسودان. وقد التزمت هذه البلدان الثلاثة بعدة مبادئ، بما في ذلك التعاون والاستخدام المنصف والمعقول والأمن وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وفي عام 2018، شكلت البلدان الثلاثة مجموعة علمية بحثية وطنية مستقلة لمناقشة ملء وتشغيل سد النهضة. ومنذ عام 2019، عُقدت مناقشات ثلاثية على المستوى الوزاري، وكذلك بين رؤساء الدول، بمساعدة الولايات المتحدة والبنك الدولي. ونوقش مشروع نص، ولكن الدول المشاطئة الثلاث لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن النص المقدم في شباط/فبراير 2020.

ولذلك، بادر السودان، بقيادة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، في وقت سابق من هذا الشهر بالسعي إلى تضييق هوة الخلافات بشأن هذه المسألة. ونفهم أن 90 في المائة من المسائل التقنية قد تمت تسويتها بالفعل.

وفي أعقاب المفاوضات غير الحاسمة التي جرت في شباط/فبراير، اتفقت البلدان الثلاثة على تعيين مراقبين للمحادثات، بما في ذلك جمهورية جنوب أفريقيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد حضر ممثلون للأطراف الثلاثة الاجتماعات الأخيرة بصفة مراقبين.

وفي 26 حزيران/يونيه، عقدت جنوب أفريقيا، بصفتها رئيسة الاتحاد الأفريقي، اجتماعاً لمكتب مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. وحضر الجلسة الرئيس السيسي ورئيس الوزراء أحمد ورئيس الوزراء حمدوك واتفقوا على بدء عملية بقيادة الاتحاد الأفريقي تهدف إلى حل المسائل العالقة. وستجتمع الأطراف خلال الأسبوعين القادمين لهذا الغرض.

وأثني على الأطراف لتصميمها على التفاوض على اتفاق، وأحيي جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تيسير بدء عملية لتحقيق تلك الغاية. أما بقية الخلافات فهي ذات طابع تقني وقانوني، وتشمل الطابع الملزم للاتفاق وآلية تسوية المنازعات وإدارة تدفق المياه أثناء فترات الجفاف.

وبينما لم تشارك الأمم المتحدة في المفاوضات المتعلقة بسد النهضة، فإن الأمين العام على علم تام بهذه المسألة. وأكرر النداء الذي وجهه الأمين العام في 19 أيار/مايو إلى الأطراف لحل جميع الخلافات المعلقة بالوسائل السلمية على وجه السرعة.

ويمكن التغلب على هذه الخلافات والتوصل إلى اتفاق إذا أبدت جميع الأطراف الإرادة السياسية اللازمة للتسوية، بما يتماشى مع روح التعاون التي أبرزها إعلان المبادئ لعام 2015 بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير.

والأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة، من خلال الدعم التقني والدعم من الخبراء، حسب الاقتضاء وبناء على طلب البلدان الثلاثة. ويشمل ذلك أي دعم تتطلبه العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي. إن التعاون في مجال المياه العابرة للحدود عنصر أساسي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأود أن أؤكد أن تغير المناخ، إلى جانب النمو الديمغرافي المتوقع والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، سيزيد من التحديات التي تواجه إدارة المياه - ليس بالنسبة للبلدان المشاطئة للنيل الأزرق فحسب، بل في جميع أنحاء العالم.

والتعاون ليس لعبة صفرية المجموع. إنه مفتاح نجاح الجهود الجماعية للحد من الفقر وزيادة النمو، وبالتالي تحقيق الإمكانات الإنمائية للمنطقة. ونأمل بشدة أن تتأثر مصر وإثيوبيا والسودان في جهودها للتوصل إلى اتفاق بشأن سد النهضة يعود بالفائدة على الجميع.

المرفق الثاني

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للصين لدى الأمم المتحدة، ياو شاجون

أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. وأرحب بمشاركة وزير خارجية مصر وسفير إثيوبيا والسودان.

تولي الصين أهمية كبيرة لقضية سد النهضة الإثيوبي الكبير وتحيط علما بالمواقف المُعبر عنها في رسائل وزراء خارجية مصر وإثيوبيا والسودان. والصين تتفهم تماما شواغل البلدان الثلاثة بشأن هذه المسألة وترحب بأن مكتب مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي عقد اجتماعا عن طريق التداول بالفيديو على أساس استثنائي في 26 حزيران/يونيه، وتشيد بالبلدان المعنية التي التزمت بحل الخلافات عن طريق المفاوضات.

يجب أن يراعي استخدام الموارد المائية العابرة للحدود المصالح المشتركة لبلدان المنبع وبلدان المصب، وبالتالي فإن هذه مسألة شديدة التعقيد والحساسية. وترى الصين أنه ينبغي للأطراف الثلاثة حل المسألة على نحو يحقق المنفعة المتبادلة من خلال الحوار والتشاور.

وللقارة الأفريقية تقليد حميد في حل القضايا الإقليمية من خلال الحوار والتشاور. ومصر وإثيوبيا والسودان جميعها بلدان هامة في المنطقة ومن الأصدقاء الحميمين للصين. وتأمل الصين مخصصة أن تتوصل الأطراف الثلاثة إلى حل مقبول للجميع من خلال الحوار والتشاور مع التحلي بالصبر. وتأمل أن يهيئ المجتمع الدولي بيئة خارجية مواتية وأن يدعم الأطراف الثلاثة في تضيق هوة الخلافات من خلال الحوار والتشاور في محاولة للحفاظ على السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا. وينبغي ألا يشكل نظر المجلس في قضية سد النهضة سابقة. والصين مستعدة للعمل مع جميع الأطراف للقيام بدور بناء.

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن، خوسيه سينغر وايسنغر

نبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة على تنظيم جلسة اليوم، ونشكر السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها.

إننا نعتقد أن أفضل طريقة للبلدان الثلاثة لحل خلافاتها بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير هي من خلال المحادثات المباشرة. ويثلج صدرنا أن نسمع أن الأطراف قررت مواصلة عملية التفاوض التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ونرحب، في هذا الصدد، بإعلان رئيس مؤتمر الاتحاد الأفريقي أنه تم حل أكثر من 90 في المائة من المسائل المتنازع عليها وتشكيل لجنة قانونية وتقنية لمناقشة المسائل المعلقة.

ويبين القرار الذي اتخذته الأطراف الثلاثة بالامتناع عن الإدلاء ببيانات أو اتخاذ أي إجراء قد يهدد العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي أو يزيد من تعقيدها حسن نيتها واستعدادها للتوصل إلى حل وسط سعياً إلى التوصل إلى اتفاق ودي. ومما يثلج الصدر أن الأطراف المعنية تبدي نهجاً بناءً وإيجابياً في المفاوضات، ما قد يؤدي بها إلى التوصل إلى حل مقبول للأطراف بشأن المسائل التقنية والقانونية المعلقة.

وسيتعين على الأطراف الثلاثة جميعها تقديم تنازلات بحسن نية من أجل التوصل إلى اتفاق في الأسابيع المقبلة. إننا نشجعها بشدة على مواصلة بناء الثقة ونقف على أهبة الاستعداد لمتابعة تطورات عملية التفاوض والتعاون مع الأطراف التي يقودها الاتحاد الأفريقي عن كثب. فحل المسائل الرئيسية المعلقة، مثل تقاسم المياه وتخفيف حدة الجفاف وإنشاء آلية لتسوية المنازعات، سيشكل سابقة إقليمية ودولية ممتازة للمنازعات بشأن هذه المسائل في المستقبل. ومن المهم تجنب أي آثار سلبية محتملة على الأسر المعيشية للسكان وإيراداتهم وأساليب حياتهم.

ونوصي بامتنان بأن يأخذ كل طرف في الاعتبار الشواغل والمصالح المشروعة للطرف الآخر لتجنب انعدام الثقة المتبادل حتى يتسنى التوصل إلى الحلول التوفيقية اللازمة والتوصل إلى اتفاق في الوقت المناسب. فلنحافظ على روح المصالحة المتجددة هذه ونغتتم الفرصة التي سنحت لنا للابتعاد عن أي مواجهة محتملة، بغية صياغة صك مشترك يمكن للبلدان الثلاثة من خلاله بناء الثقة وإضفاء الطابع الرسمي على التعاون.

وأخيراً، نود أن نعيد التأكيد على ضرورة مواصلة المناقشات على أساس التفاهم المشترك وحسن النية والمنفعة المتبادلة والثقة إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق. وينبغي أن يكون المسار الدبلوماسي هو الخيار دائماً.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الشاملة. كما أرحب بمشاركة أصدقائنا من مصر والسودان وإثيوبيا في هذه الجلسة.

إن لجميع أصحاب المصلحة الثلاثة - مصر والسودان وإثيوبيا - مصالح مشروعة في نهر النيل وموارده المائية. ولذلك، فإننا نظل مقتنعين بأنه لا يمكن حل مسألة سد النهضة الإثيوبي الكبير وديا إلا من خلال المحادثات المباشرة والتفاهم بين البلدان الثلاثة. ونرحب بشكل خاص، في ذلك الصدد، باستئناف الحوار في الاجتماع الذي عقده مكتب الاتحاد الأفريقي في 26 حزيران/يونيه، ونرحب بالتزام الأطراف اللاحق بإيجاد حل سلمي عن طريق التفاوض لجميع المسائل المعلقة.

لقد كان اجتماع مكتب الاتحاد الأفريقي خطوة إيجابية. ونحث الأطراف على مواصلة السير على هذا المسار ونشجعها، أولاً، على مواصلة المحادثات بحسن نية؛ وثانياً، على تقديم التنازلات اللازمة؛ وثالثاً، على التوصل إلى اتفاق ثلاثي يعود بالفائدة على البلدان الثلاثة. ونأمل أن تتمكن الأطراف من التوصل إلى اتفاق في الأسابيع المقبلة، على النحو المتوخى في عملية الاتحاد الأفريقي. وسنظل ملتزمين بدعم العملية بطرق بناءة.

إن الأتجار يمكن أن تكون مصدراً للنزاعات أو مصدراً للتعاون. والأمر متروك للأطراف لتقرر كيفية المضي قدماً. وهناك فرصة تاريخية للأطراف، في الوقت الحالي، لكي تكون قدوة. فيمكنها أن تظهر لبقية العالم، من خلال روح التعاطف والتفاهم، كيف يمكن تحويل مصدر النزاع المحتمل إلى تعاون وهي نتيجة يكون فيها الجميع كاسباً. إننا نعول على روحها القيادية.

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها وأرحب بوزير الخارجية سليم والممثلين الدائمين للسودان وإثيوبيا في مجلس الأمن.

قد يؤدي النزاع بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير، إذا لم يتم حله بما يرضي جميع الأطراف، إلى مزيد من التوترات في المنطقة. وكما قال زملائي في الاتحاد الأوروبي، يجب بذل كل جهد ممكن لتجنب التصعيد. ولذلك، أدعو الأطراف إلى التصرف بمسؤولية.

وأرحب بجهود الحكومة السودانية لإعادة إطلاق عملية التفاوض، وكذلك بمشاركة جنوب أفريقيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في تلك المحادثات. وللاتحاد الأفريقي دور رئيسي في تيسير ودعم تلك المفاوضات. وتشكل المناقشات التي جرت بين الأطراف في الأسبوع الماضي بقيادة الرئيس رامافوزا، في ذلك الصدد، خطوة في الاتجاه الصحيح. فيجب أن تستمر بروح بناءة من أجل التوصل إلى اتفاق. إننا نشجع على استمرارها في ذلك الإطار وندعو إلى اختتامها المبكر، وفقا للروح التي سادت في المناقشات التي جرت مؤخرا بين رؤساء الدول والحكومات.

فمن شأن التوصل إلى اتفاق مفيد للأطراف أن يجعل من الممكن تحويل السد إلى فرصة للتنمية والازدهار لجميع شعوب المنطقة، بدلا من أن يكون عامل توتر وانقسام. وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي والاتفاقيات ذات الصلة، فضلا عن إعلان المبادئ الذي اعتمده الأطراف الثلاثة في عام 2015. كما تشجع فرنسا الأمين العام على استخدام مساعيه الحميدة لدعم تلك الجهود. وكما احتفلنا توا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لميثاق الأمم المتحدة، يجب أن يكون منع نشوب النزاعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية في صميم عمل الأمم المتحدة.

وأخيرا، ندعو إثيوبيا والسودان ومصر بشكل جدي إلى ممارسة ضبط النفس وإظهار إحساسها بالمسؤولية. فسنتمكن فعلا من تجنب التصعيد وحل هذا النزاع من خلال الحوار - والحوار وحده. ولذلك، أدعو كل طرف من الأطراف إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يقوض هذا الهدف ومواصلة المناقشات.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

يمكنني أن أوجز. أتفق، من حيث المضمون، مع ما قاله ما قاله زميلي في الاتحاد الأوروبي، الممثل الدائم لإستونيا، قبل لحظة. فبالاستماع إلى المناقشة حتى الآن، يمكننا أن نرى أن هناك وحدة كبيرة في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. وأعتقد أن هذه الوحدة مهمة جدا، إذ أنها تبعث بإشارة دعم قوية من أجل اختتام مبكر للمفاوضات بين أصحاب المصلحة. ونحن نعول على مصر وإثيوبيا والسودان - التي أود أن أرحب بممثليها في المجلس، أي وزير الخارجية سليم وشقيقي ممثلا السودان وإثيوبيا - لإيجاد حل يوازن مصالحها. وتلتزم ألمانيا بمواصلة دعمها التقني لهذه العملية. ونأمل أن تسفر هذه المفاوضات عن نتيجة مبكرة وودية.

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. وأود أيضا أن أرحب في مجلس الأمن بالسفير سامح حسن شكري سليم، وزير خارجية مصر، وزميلينا الممثلين الدائمين للسودان وإثيوبيا.

إننا نتابع على غرار الآخرين هذه المسألة عن كثب، سواء بصفتنا عضوا في مجلس الأمن أو باعتبارنا بلدا تجمععه علاقة طويلة الأمد مع كل بلد من البلدان الثلاثة. وفي مناسبات مختلفة وفي محافل أخرى، أعلننا موقفنا بشأن هذه المسألة لجميع الأطراف المعنية. وكنا نأمل أن تتم تسوية هذه المسألة وديا بين هذه البلدان الثلاثة المجاورة والشقيقة. وأود أن أشير إلى أن الاجتماع في مجلس الأمن لمناقشة هذه المسألة ينبغي ألا يشكل سابقة، بل ينبغي أن ينظر إليه كجزء من جهودنا الجماعية لمساعدة جميع الأطراف على استئناف المفاوضات والخروج بحل مقبول وودي وقابل للتنفيذ.

وأود أن أضيف النقاط التالية.

أولا، يجب على جميع الأطراف أن تواصل المفاوضات بنية إيجاد حل مرض للجميع. ونفهم أن المسائل التقنية قد سُويت في معظمها. لكن هناك بعض المسائل المعلقة. وكما هو الحال في الماراتون، فإن أهم خطوة، على ما اعتقد، هي الخطوة الأخيرة، ومن الأهمية بمكان، بالطبع، لجميع العدائين عبور خط النهاية. ولذلك أود أن أؤكد على أنه ينبغي لجميع الأطراف ألا تدخر جهدا في حل هذه المسائل وديا. ففي كثير من الأحيان، عندما تكون هناك مسائل معلقة، فليس السبب هو عدم وجود حل بل الافتقار إلى الإرادة السياسية. ونباشد جميع الأطراف أن تجتمع على أعلى المستويات وبروح التعاون والتضامن - بالروح التي نلتزم بها بقوة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي حسن الجوار، ومقابلها هي روح أوبونتو، التي تشتهر بها أفريقيا في حل جميع أنواع المسائل.

ثانيا، ينبغي لجميع الأطراف استكشاف واستخدام جميع السبل التفاوضية. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تواصل تيسير الأدوار أو التوسط فيها حسب الاقتضاء. وبمواقفة جميع الأطراف، ينبغي النظر في إمكانية إشراك أي أشخاص أو مؤسسات يمكنها أن تساعد في إحلال السلام، بما في ذلك الأمم المتحدة وأمينها العام.

ونمشيا مع موقفنا الثابت بشأن النهوض بدور المنظمات الإقليمية، فإننا نعتقد أن تسوية هذه المسألة في السياق الإقليمي من أفضل الخيارات دوما. ونشيد بمبادرة رئيس جنوب أفريقيا، فخامة السيد سيريل رامافوزا، بصفته رئيس مؤتمر الاتحاد الأفريقي، لتيسير المناقشة بين الأطراف تحت رعاية مكتب مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. ونرحب بتجديد جميع الأطراف في الاجتماع الاستثنائي للمكتب التزامها بإيجاد حل سلمي عن طريق التفاوض لجميع المسائل المعلقة، فضلا عن إنشاء لجنة ثلاثية.

ثالثا، نباشد جميع الأطراف أن تمتنع عن أي عمل انفرادي قد يعرقل استمرار المفاوضات أو يزيد من تفاقم الحالة الهشة أصلا. ويجب أن ندرك باستمرار أننا، في ممارسة الحقوق، ملزمون أيضا بالمسؤوليات، بما في ذلك تجاه جيراننا. فلنظهر أننا جميعا أطراف مسؤولة. فالمسألة تتعلق بحياة ملايين الناس وسبل عيشهم على طول نهر النيل.

وأعتقد أن الكاتب والشاعر البريطاني، السير ويليام غولدينغ، كان محقاً تماماً عندما قال إنه "من يركب بحر النيل يجب أن يكون لديه أشرعة منسوجة من الصبر". وآمل أن تتمكن جميع الأطراف من نسج هذا الشراع من الصبر، والسماح باختتام المفاوضات في أقرب وقت ممكن، والامتناع عن الأعمال التي لا تخدم غرض جميع من تعتمد حياتهم على نهر النيل.

وأود أن أختتم كلمتي باقتباس مثل كانوري قديم من غرب أفريقيا: "في قاع الصبر، يجد المرء الجنة". فلنجد جميعا الجنة التي نسعى إليها، في شكل السلام والاستقرار والازدهار لشعوبنا.

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

إن بلدي، بوصفه بلدا غير ساحلي وموطنا لنهر النيجر، ثالث أطول نهر في أفريقيا، يعتبر أن إدارة المياه العابرة للحدود أمر أساسي للتعايش السلمي بين البلدان التي تتقاسم المورد الطبيعي الهام المتمثل في النهر. ولهذا السبب أنشأت دولنا سلطة حوض النيجر ولجنة حوض بحيرة تشاد واتحاد نهر مانو. والواقع أن المياه يجب أن تكون مصدرا للتعاون والرخاء المشترك؛ ويجب ألا يكون مصدرا للنزاع أو الخلاف بين الدول المشاطئة. وبناء على ذلك، فإن تصعيد التوترات بشأن مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير، على الرغم من أنه مصدر قلق، يجب أن ينتهي بنتيجة سعيمة، لأنه يتعلق بثلاث دول شقيقة يوحدتها التاريخ والجغرافيا.

وعندما ناقش مجلس الأمن قبل بضعة أيام فرصة معالجة هذه المسألة، أصبحت الحالة بين البلدان الثلاثة المعنية متوترة نتيجة لجمود المفاوضات. وتجري مناقشاتنا اليوم في ظل مناخ مختلف أمل أن ينبثق عن البيانات التي ستدلي بها البلدان الثلاثة المعنية.

وأود أن أضيف أن مناقشاتنا تجري في أعقاب المبادرة الميمونة التي اضطلع بها السيد سيريل رامافوزا، رئيس جنوب أفريقيا والرئيس الحالي لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، بعقد اجتماع استثنائي في 26 حزيران/يونيه لمكتب مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، عن طريق التداول بالفيديو، بمشاركة رئيس جمهورية مصر العربية ورئيسي وزراء إثيوبيا والسودان.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأذكر، بارتياح، بعض نتائج المؤتمر عبر الفيديو، الذي نعتقد أنه يمثل معالم إيجابية على الطريق نحو حل تفاوضي للمشكلة. والواقع أن الاجتماع الاستثنائي للمكتب كشف أن أكثر من 90 في المائة من المسائل المتنازع عليها قد سوتها بالفعل البلدان الثلاثة وأنها مصممة على مناقشة المسائل المتبقية في إطار الاتحاد الأفريقي بروح بناءة، مما يجسد العلاقات الممتازة وأوجه التضامن التي كانت قائمة على الدوام بين البلدان الثلاثة.

والنيجر على ثقة من أن آلية التفاوض الثلاثية، التي تم توسيعها بقرار الاجتماع الاستثنائي، ستنتج تقريرا في الأيام المقبلة وستقدمه إلى الرئيس الحالي لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، الذي يمكنه بعد ذلك عقد اجتماع آخر للمكتب في أوائل تموز/يوليه للبت في نتائج المفاوضات.

وفي الختام، يرحب وفد بلدي بالنداء الذي وجهه إلى المجلس الاجتماعي الاستثنائي لمكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي بأن يحيط علما بأن الاتحاد الأفريقي وضع هذه المسألة قيد نظره. وفي هذا الصدد، يمكن للمجلس أن يدعم هذه المبادرة الإقليمية، لأنها ستبعث بإشارة قوية بشأن الإقرار بالدور الأساسي الذي تؤديه المنظمات الإقليمية في التسوية السلمية للمنازعات من هذا النوع. وغالبا ما يكون لدى المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، فهم أفضل للديناميات الإقليمية. وبناء على ذلك، يمكنها أن تكشف عن بوادر الإنذار المبكر بحدوث نزاع وشيك وأن تشجع، من خلال تلك المعرفة، الحوار والمصالحة بين الأطراف، كما أشير إلى ذلك في تقارير الأمين العام بشأن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا.

ولئن كان دور مجلس الأمن أساسيا لصون السلم والأمن الدوليين، فإنه ينبغي، باسم مبدأ الولاية الاحتياطية، أن تحظى المبادرة الأفريقية بالتأييد حقا في هذه الحالة بالذات حتى يتسنى التنفيع الكامل لمبدأ حل المشاكل الأفريقية بواسطة الحلول الأفريقية.

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

نشكر وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون بناء السلام روزماري ديكارلو على إحاطتها. ونرحب بالوزير شكري وسفير السودان وإثيوبيا في جلسة اليوم.

ما برح الاتحاد الروسي يؤيد دائما عملية التفاوض بين أديس أبابا والقاهرة والخرطوم بشأن مشروع الطاقة الكهرومائية الرئيسي على النيل الأزرق وسد النهضة الإثيوبي الكبير، فضلا عن جميع المسائل ذات الصلة بإدارة الموارد المائية. وشددنا على أنه يجب أن تُقرَّر طرائق استخدام الموارد المائية لنهر النيل من قبل جميع البلدان في حوض النيل على قدم المساواة مع مراعاة المسائل المتعلقة بتميمتها الاجتماعية والاقتصادية. ويجب أن تستند الطرائق هذه أيضا إلى القانون الدولي وأن تراعي الحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

وينبغي البحث عن حل مقبول للمشكلة من جميع الأطراف بما يتماشى مع روح ونص إعلان الخرطوم لعام 2015، مع مراعاة التقدم المحرز في الصيغة الثلاثية في مجموعة من المسائل المتصلة بنظام ملء سد محطة الطاقة الكهرومائية والجدول الزمني لبدء تشغيله، فضلا عن مبادئ إدارة المياه ومواصلة تشغيل السد وحجم الصرف الإيكولوجي وتدابير التخفيف من الجفاف وسلامة المشروع.

ونحيط علما بالطابع الإيجابي للمشاورات التقنية الثلاثية التي عقدت في يومي 15 و 17 حزيران/يونيه. ونرحب باجتماع المكتب الاستثنائي للاتحاد الأفريقي التابع لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المعقود في 26 حزيران/يونيه عن طريق التداول بالفيديو، بمشاركة قادة من إثيوبيا والسودان ومصر، برئاسة الرئيس رامافوزا، رئيس جنوب أفريقيا. وأسفر مؤتمر القمة هذا عن صيغة واعدة للتعاون: اللجنة الثلاثية المعنية بالمسائل التقنية والقانونية، التي كُلفت بتحديد جميع المشاكل العالقة ذات الصلة بتشغيل السد. كما نحيط علما بالمساهمة التي قدمتها الدول الأفريقية لمعالجة الخلافات بين إثيوبيا والسودان ومصر بهدف إلحاقها بالمفاوضات الثلاثية. وهكذا، بين زملأونا الأفارقة التزامهم بتحقيق مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

ونعرب عن أملنا في تمكّن أديس أبابا والقاهرة والخرطوم من التوصل على ذلك الأساس إلى اتفاق مقبول لجميع الأطراف على المسائل المتصلة بالسدود بما يحافظ على الاستقرار في المنطقة. ولا نرى بديلا لتجاوز الخلافات حول سد النهضة الإثيوبي الكبير سوى المفاوضات القائمة على القانون الدولي مع إيلاء الاحترام الواجب لمصالح جميع الأطراف.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن الاتحاد الروسي معني حقا بأن يرى حلا للمسألة بطريقة عاجلة وعادلة. ومن شأن ذلك أن يساهم في تحقيق التقدم والتنمية والازدهار في القارة الأفريقية، تمشيا مع روح المنتدى الاقتصادي الأول لمؤتمر القمة الاقتصادي الروسي - الأفريقي الذي عقد في العام الماضي في سوتشي، ومع الأهداف التي وضعت هناك.

المرفق العاشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كينغ

أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

وأود أن أبدأ بإعراب سانت فنسنت وجزر غرينادين عن تضامنها مع شقيقاتنا وأشقائنا المصريين والإثيوبيين والسودانيين. ونعرب بروح الصداقة هذه عن خالص دعمنا لكفاحهم الجماعي من أجل التوصل إلى اتفاق منصف ومعقول ودائم بشأن تخصيص الموارد المائية لنهر النيل.

وتدرك سانت فنسنت وجزر غرينادين وتقدر أيما تقدير، بوصفها جزيرة صغيرة ترتبط هويتها ارتباطا لا ينفصم بالمياه، الأهمية الرئيسية للنيل بالنسبة لجميع الأطراف، ليس بوصفه رمزا لتداخله بعمق في هوياتها الوطنية فحسب، بل أيضا بوصفه موردا هاما تعتمد عليه أحلامهم في التنمية والازدهار. ولذلك، فإننا نحترم المصالح الوطنية لجميع البلدان ونتفهم حقا شواغلها الصادقة. وفي الوقت نفسه، تمنحنا الهوية الجماعية لهذه البلدان التي تشكلت من خلال الروابط الوجودية لنهر النيل، الثقة بأنها أكثر ميلا إلى العمل معا بدلا من التنافر. وفي هذا الصدد، يسرنا تصميم الطرفين، كما تجلى في اجتماع 26 حزيران/يونيه لمكتب الاتحاد الأفريقي الاستثنائي التابع لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، على مواصلة المفاوضات الثلاثية بينها بحسن نية وبروح التضامن بغية التوصل إلى اتفاق معقول ومنصف وودي. ونحثها على اتخاذ الخطوات السياسية الجريئة اللازمة لاختتام تلك المفاوضات.

ونظرا لزيادة الجفاف ونقص الموارد الناجم عن تغير المناخ، فإننا نسلم بالحاجة إلى اتفاق شامل ومستدام من شأنه أن يعالج بشكل شامل شواغل جميع الأطراف حتى تتمكن الأجيال الحالية والمقبلة من المصريين والإثيوبيين والسودانيين من العيش والعمل واللعب معا وهم يتعاضون سلميا مع جيرانهم على طول نهر النيل. وفيما يتعلق بالمسائل المعقدة هذه وتداعياتها، فلا يمكن تحقيق التسويات النهائية إلا من خلال العمل المشترك الذي يبين فيه كل طرف فهما متبادلا ومعترفا به.

ومن المهم أن نلاحظ أن الأطراف المعنية قد أوشكت على الانتهاء من هذه الرحلة الشاقة، بجل أكثر من 90 في المائة من المسائل بالفعل. ولذلك فنحن على ثقة بأن إخواننا وأخواتنا المصريين والإثيوبيين والسودانيين سيتمكنون من تسوية خلافاتهم المعلقة بتقدير وانسجام كما تفعل جميع الأسر. وبوسع الحكمة الجماعية لأفريقيا أن تسهل إيجاد حل دائم لهذا الوضع.

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيلا

نشكر وكالة الأمين العام، روزماري ديكارلو، على إحاطتها، ونرحب بمشاركة ممثلي مصر وإثيوبيا والسودان في مناقشاتنا اليوم.

على مدى الأسابيع القليلة الماضية، تلقى مجلس الأمن رسائل من جميع البلدان الثلاثة توضح بالتفصيل وجهات نظرها بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير. وما لا شك فيه أن ما يتضح من الرسائل والاهتمام بهذا الأمر هو أن نهر النيل مورد بالغ الأهمية بالنسبة للقارة الأفريقية، وتحديدًا تلك البلدان الثلاثة - إثيوبيا باعتبارها منبعًا للنيل الأزرق، والسودان حيث يلتقي النيلان الأبيض والأزرق، ومصر حيث يصب النيل في البحر الأبيض المتوسط.

فالنهر ليس مصدرًا للتنمية فحسب، بل أيضًا من مصادر البقاء لجميع الدول المشاطئة له، ومن الضروري، بوصفه موردًا طبيعيًا مشتركًا، أن يكون هناك تعاون بشأن استخدامه. وقد بدأ بناء السد منذ ما يقرب من عقد، ومن المتوقع أن يؤذن ببدء حقبه جديدة من التنمية، ليس فقط بالنسبة لإثيوبيا، بل وكذلك على المنطقة دون الإقليمية بأسرها أيضًا. وسيكون أكبر سد للطاقة الكهرومائية في القارة، ولذلك ينبغي الاحتفال به كرمز للتنمية التي تشتد الحاجة إليها، وألا يصبح مصدرًا للنزاع والخلاف.

تجري مناقشة مجلس الأمن اليوم في إطار بند جدول الأعمال "السلام والأمن في أفريقيا". وهذا اعتراف واضح بأن قضية سد النهضة تؤثر على القارة الأفريقية.

وقد عقد رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ورئيس الاتحاد الأفريقي سيريل رامافوزا اجتماعًا استثنائيًا لمكتب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات التابع للاتحاد الأفريقي في 26 يونيو/حزيران، ووجه الدعوة إلى قادة الدول الثلاثة المعنية للمشاركة ومناقشة التطورات المتعلقة بسد النهضة. ومثل المكتب رؤساء جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وكينيا ومالي. كما وجهت الدعوة إلى رئيسي وزراء إثيوبيا والسودان ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للمشاركة في الاجتماع.

وتميز الاجتماع بروح إيجابية وبناءة أظهرت بوضوح استعداد جميع الأطراف للتوصل إلى اتفاق مقبول لجميع الأطراف حول كافة القضايا العالقة المتعلقة بسد النهضة. والأهم أن مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي أقر بإمكانات مشروع السد بالنسبة للاتحاد الأفريقي، والتزم بعملية يتولى رئيس الاتحاد الأفريقي تسييرها. ونرحب بتعهد الأطراف الثلاثة بالامتناع عن الإدلاء بأي تصريحات أو اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تهدد أو تعقد العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي بهدف إيجاد حل مقبول لجميع المسائل المعقدة.

وفي الوقت الذي أشار فيه مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي إلى أن معظم القضايا المطروحة في المفاوضات الثلاثية بين مصر وإثيوبيا والسودان قد تم حلها بالفعل، فقد وافق على تعزيز اللجنة الثلاثية التي تعنى بقضية سد النهضة الإثيوبي الكبير، والتي تتكون من مصر وإثيوبيا والسودان، بمشاركة مراقبين وسيكون المراقبون جنوب أفريقيا بصفتها رئيسة الاتحاد الأفريقي وأعضاء مكتب الاتحاد الأفريقي وخبراء من مفوضية الاتحاد الأفريقي. وستتناول اللجنة جميع المسائل التقنية والقانونية المعقدة، وستقدم تقريرها إلى رئيس المكتب في غضون أسبوع واحد. وفضلاً عن ذلك، اتفق مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي ورؤساء الدول

والحكومات المشاركون على الاجتماع مرة أخرى في غضون أسبوعين للنظر في تقرير عن نتائج المفاوضات بشأن المسائل المعلقة فيما يخص السد.

وقد طلب مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي ورؤساء الدول والحكومات المشاركون من مجلس الأمن أن يحيط علما بهذه التطورات وبأن الاتحاد الأفريقي يبقي هذه المسألة التي تثير قلق القارة قيد نظره. ولذلك، من المهم أن يحترم مجلس الأمن الجهود المبذولة على مستوى القارة وأن يوفر المجال للأطراف، من خلال الآليات المتفق عليها، لإيجاد حل يكفل مستقبلا سلميا ومزدهرا لهذه البلدان المتجاورة الثلاثة.

المرفق الثاني عشر

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جيمس روسكو

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها وإلى جميع الأطراف الثلاثة - إثيوبيا والسودان ومصر - على انضمامها إلى الجلسة اليوم.

المملكة المتحدة صديقة لجميع الدول الثلاث، مع شراكات تدعم كل منها للازدهار. ونحن نعترف بحقوق البلدان الثلاثة في استخدام مياه النيل، ونعتقد أن سد النهضة الإثيوبي الكبير، كما أشارت السيدة ديكارلو، يتمتع، إن أنجز على نحو صحيح، بإمكانية حقيقية لأن يكون تطورا إيجابيا للمنطقة.

وتشدد المملكة المتحدة بقوة على توافق الآراء بين الأطراف بشأن التطورات التي تؤثر على مورد طبيعي مشترك. ويسرنا أن العديد من العناصر الرئيسية اللازمة للتوصل إلى توافق الآراء هذا قد تم تناولها في اتفاق إعلان المبادئ، الذي توصلت إليه الأطراف في 23 آذار/مارس 2015، ولا سيما مبدئي عدم التسبب في ضرر كبير والاستفادة المنصفة والمعقولة.

ومنذ إبرام اتفاق إعلان المبادئ، واصلت الأطراف الثلاثة المحادثات، بما في ذلك بدعم وساطة الولايات المتحدة، للتوصل إلى اتفاق ثلاثي أكثر تفصيلا بشأن ملء السد وتشغيله. وقد أظهر التقدم والالتزام روح التعاون عبر نهر النيل. ونود أن نغتتم هذه الفرصة لنشكر السودان على الدور الحالي لرئيس الوزراء حمدوك في التوسط في المحادثات، حتى وإن كان طرفا في المناقشات. ونشكر أيضا رئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس رامافوزا، ورئيس مفوضية الاتحاد على ما اتخذه من إجراءات يوم الجمعة الماضي وخلال عطلة نهاية الأسبوع لدعم هذا الجهد، مع إجراء جولة أخرى من المحادثات لحل المسائل التي لا تزال معلقة. وإنني ممتن للسفير ماتجيلا على آخر المعلومات التي قدمتها جنوب أفريقيا بشأن تلك المحادثات والخطوات المقبلة. ونحن نشعر بالتشجيع إزاء ما ظهر من تعاون والتزام.

ومع ذلك، فإننا ندرك أن التوصل إلى اتفاق يتطلب حولا توفيقية من جميع الأطراف. ومن المهم أن تبقى جميع الأطراف نصب أعينها تلك المبادئ الرئيسية المتفق عليها كجزء من اتفاق إعلان المبادئ. وبهذه الروح ينبغي أن تستمر المحادثات وتختتم. والمملكة المتحدة على ثقة من أن مصر وإثيوبيا والسودان، بالعمل معا، لديها القوة والتصميم على التوصل إلى اتفاق لصالح الجميع.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم المملكة المتحدة لحكومات وشعوب مصر وإثيوبيا والسودان في مساعيها للتوصل إلى اتفاق عادل ومنصف لجميع الأطراف. وآمل أن يكونوا جميعا قد استمعوا إلى رسالة أعضاء المجلس اليوم بأن تمتع الأطراف الثلاثة عن اتخاذ إجراءات من شأنها أن تقوض المفاوضات وأن تشارك بصورة بناء وعلى نحو عاجل، بروح من التراضي، لاختتام المفاوضات والتوصل إلى اتفاق.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكركم، سيدي الرئيس، على جهودكم خلال الأيام القليلة الماضية لاستيعاب مناقشة هذه المسألة الهامة المعروضة على مجلس الأمن. ونقدر الملاحظات الثاقبة لوكيلة الأمين العام ديكارلو.

من خلال مشاركتنا كميسر ومراقب للمفاوضات حول اتفاق ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي الكبير خلال الأشهر القليلة الماضية، نتفهم الولايات المتحدة وتقدر أهمية نهر النيل لتاريخ ومستقبل مصر وإثيوبيا والسودان. لقد رأينا عن قرب كيف أن النيل متشابك بعمق مع الهويات الوطنية لمصر وإثيوبيا والسودان، وكيف أن مستقبله ذو أهمية قصوى لسبل عيش شعوبها ورفاهها. وأعرف بشكل مباشر أن الرئيس ترامب أعطى أولوية لسد النهضة داخل إدارتنا.

يشكل سد النهضة الإثيوبي الكبير فرصة فريدة لهذا الجزء من أفريقيا، حيث عانت أجيال من الجفاف والتصحر والتخلف الاقتصادي. إن التوصل إلى اتفاق بشأن سد النهضة ينطوي على إمكانية تحويل منطقة يقطنها أكثر من 250 مليون نسمة، مع توسيع نطاق الفرص الاقتصادية من خلال التعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي. إن زيادة الأمن الغذائي، وتحسين الوصول إلى الطاقة، وتوسيع المشاريع الزراعية ليست سوى بعض الفوائد التحويلية التي يمكن أن يوفرها السد للمنطقة.

إن العمل المهم الذي قامت به مصر وإثيوبيا والسودان خلال الأشهر العديدة الماضية يبين أن ما يمكن التوصل إليه اتفاق متوازن ومنصف يراعي مصالح البلدان الثلاثة إذا كان هناك التزام لدى الجميع بذلك. ونشيد بحكومة السودان وإدارة رئيس الوزراء حمدوك على الجهود الجارية لتشجيع هذه العملية وجمع الأطراف معاً، بما في ذلك استضافة المحادثات في وقت سابق من هذا الشهر.

وتحيط الولايات المتحدة علماً بالجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي مؤخراً لتيسير إجراء مناقشات إضافية بين البلدان الثلاثة بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير. وننوه بالجهود التي يبذلها رئيس جنوب أفريقيا رامافوزا لعرض هذه المسألة على اجتماع استثنائي لمكتب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات التابع للاتحاد الأفريقي.

وندرک أن هذه المسألة معروضة على المجلس لأن الوقت قصير وفسحة التوصل إلى هذا الاتفاق قد تضيق بسرعة. ونشجع جميع البلدان على الاستناد إلى التقدم الكبير الذي أحرزته في المفاوضات السابقة وإلى الحلول التوفيقية التي أدت إلى ذلك التقدم، وندعو كذلك جميع البلدان إلى الامتناع عن الإدلاء بأي بيانات أو اتخاذ أي إجراءات من شأنها تقويض النوايا الحسنة اللازمة للتوصل إلى اتفاق.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن التوصل إلى حل، بالحوار البناء والتعاون، في متناول اليد، ونؤكد من جديد التزامنا بالبقاء على اتصال مع البلدان الثلاثة إلى أن تبرم اتفاقاً نهائياً. ونتطلع إلى تلقي المزيد من التقارير عن هذه المسألة البالغة الأهمية.

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود في البداية أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، على إحاطتها الهامة والزاخرة بالمعلومات.

وأرحب بمعالي السيد سامح شكري سليم، وزير خارجية جمهورية مصر العربية، وأرحب أيضاً بالمثلين الدائمين للسودان وإثيوبيا في هذه الجلسة عبر التداول بالفيديو.

ونحيط علماً بمواقف الأطراف المعنية، بما في ذلك ما هو مفصل في الرسائل الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن مؤخراً بشأن المسألة قيد النظر اليوم.

ويساورنا القلق إزاء التوجه نحو استخدام العديد من المجاري المائية الدولية بصورة متزايدة بطرق غير مستدامة قد لا تكفل الحقوق والمصالح المشروعة للبلدان المتشاطئة، ولا سيما بلدان المصب، التي هي بطبيعة الحال في وضع غير موات. وقد شكلت الآثار السلبية لهذا التوجه، التي تتفاقم بفعل آثار تغير المناخ، تحديات للأمن والاستقرار والتنمية في مناطق عديدة، بما في ذلك في أفريقيا حيث تعتمد حياة الملايين من الناس على الأنهار المشتركة.

أما بالنسبة للنيل الأزرق، فإننا ندرك جهود الأطراف المعنية مباشرة وندعمها لتعزيز الاستخدام المستدام والعدل للموارد المائية، بما في ذلك من خلال التعاون والمشاورات والمفاوضات المتعلقة بمشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة البناء على النتائج التي تحققت وتنفيذ اتفاق إعلان المبادئ لعام 2015 بشأن المشروع تنفيذاً كاملاً. وينبغي حل المسائل العالقة سلمياً، بروح ودية وبحسن نية، وفقاً للقانون الدولي واتفاق عام 2015.

وتحقيقاً لتلك الغاية، نرحب بالدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في تشجيع المفاوضات والتوسط بين الأطراف الثلاثة، وآخرها الاجتماع الاستثنائي لمكتب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات التابع للاتحاد الأفريقي في 26 حزيران/يونيه، وكذلك النتائج التي انبثقت عنه. ونتطلع إلى الجهود المخصصة المستمرة التي تبذلها الأطراف المعنية لحل المسائل المتبقية، بما في ذلك المسائل القانونية والتقنية، في أقرب وقت ممكن. ومن المهم أن تؤخذ آراء جميع الأطراف المعنية في الاعتبار. ويجب على جميع الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء من جانب واحد من شأنه أن يصعد التوترات، مما يقوض فرصة التوصل إلى حل تفاوضي لهذه المسألة.

لن تساعد هذه الجهود على التوصل إلى حل شامل يتناول المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية فحسب، بل وستساعد أيضاً على تعزيز الثقة وتعميق العلاقات الودية بين البلدان وتعزيز السلام والأمن والتنمية في المنطقة.

وفي هذا الصدد، نود أيضاً أن نؤكد على الحاجة إلى تشجيع أفضل الممارسات المتعلقة بالمجاري المائية العابرة للحدود بما في ذلك، في جملة أمور، تبادل البيانات والمعلومات، والإخطار، والمشاورات والمفاوضات لمعالجة أي شواغل، والتنفيذ الكامل للأطر القانونية فيما بين البلدان المعنية.

ونرى أن استخدام المجاري المائية الدولية يجب أن يتماشى مع القانون الدولي والتزامات البلدان المعنية، على أساس الموازنة بين مصالح الدول المتشاطئة ولا سيما دول المصب، لضمان الاستخدام المستدام وحصة منصفة من الموارد المائية.

ومن المهم أيضا تعزيز المزيد من تدوين وتطوير القانون الدولي فيما يتعلق باستخدام المجاري المائية العابرة للحدود، بما في ذلك من خلال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية.

بيان وزير خارجية مصر، سامح حسن شكري سليم

أود في البداية أن أهنئ رئيس مجلس الأمن على قيادته القديرة لأعمال المجلس في وقت يشهد فيه العالم تحديات غير مسبوقه وأزمات هائلة.

فهذه، بحق، فترة مضطربة. إذ تواجه الإنسانية عدوا غير مرئي حصد عددا لا حصر له من الأرواح وألحق بنا معاناة اقتصادية لا توصف وأصاب الحياة بحالة من الشلل في جميع أنحاء العالم. ولكن فيما يواجهه هذه المحنة التي جلبتها علينا هذه الجائحة العالمية وتتكشف لنا هشاشتنا إزاءها، يتعين علينا أن نتذكر إنسانيتنا المشتركة.

ولنتذكر أننا في نهاية المطاف، ورغم تعدد الثقافات والعقائد وتنوع الأمم والشعوب، أسرة إنسانية واحدة يتعين لتحقيق رفاهيتها أن نتجاوز المصالح الذاتية الضيقة وأن نعمل على إعلاء روابط التضامن في مجتمعنا العالمي.

إن المسألة التي أخاطب المجلس بشأنها اليوم ذات عواقب كبرى على الشعب المصري. وهي تتطلب منا، مثلما هو الحال بالنسبة لجهود مواجهة الجائحة الحالية، أن نلتزم بروح التعاون فيما بيننا وأن نعترف بأن الأمم لا تعيش في جزر منعزلة، وإنما نحن جميعا منتمون لمجتمع واحد ومرتبطنون بمصير مشترك.

لقد لاح خطر وجودي هائل يهدد بالافتتات على مصدر الرزق الوحيد لأكثر من 100 مليون مصري ومصرية، ألا وهو سد النهضة الإثيوبي الكبير، هذا المشروع الضخم الذي شيده إثيوبيا على النيل الأزرق والذي يمكن أن يعرض أمن أمة بأسرها بل وبقائها للخطر بتهديده لشريان حياتها.

ومع تقديرنا لأهمية هذا المشروع في تحقيق الأهداف الإنمائية للشعب الإثيوبي، وهو الهدف الذي نتقاسمه وندعمه، فمن الضروري إدراك أن هذا المشروع العملاق، الذي يعد أضخم مرفق لتوليد الطاقة الكهرمائية في أفريقيا، يمكن أن يهدد رفاه ملايين المصريين والسودانيين ومقدراتهم ووجودهم.

ولذلك فإن ملء هذا السد وتشغيله من جانب واحد ودون التوصل إلى اتفاق يتضمن الاحتياطات اللازمة لحماية المجتمعات المحلية في الدولتين اللتين يجري فيهما النهر نحو المصب وتلافي الأضرار الشديد بحقوق المشاطأة المكفولة لهما من شأنه أن يزيد حدة التوتر ومن الممكن أن يثير أزمات ونزاعات تهدد الاستقرار في منطقة مضطربة بالفعل.

وبناء على ذلك من المهم أن ينظر مجلس الأمن في هذه المسألة. فيتوقع من المجلس، بوصفه الهيئة التي عهد إليها المجتمع الدولي بالمسؤولية الفريدة عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يمارس يقظة ساهرة لتجنب تصعيد التوتر ومنع نشوب نزاع واحتواء الأزمات التي تهدد بالإضرار بالسلم في منطقة هشة. ونحن واثقون من أن مجلس الأمن سيتصرف بحرص ونشاط، في اضطلاع بهذه الواجبات ووفائه بمسؤولياته، لمقاومة أحادية الجانب التي يمكن أن تقوض المبادئ الأساسية لنظامنا الدولي المكرسة في ميثاق هذه المنظمة المقدس.

وقد اختارت مصر، كصاحبة مصلحة مسؤولة، عرض المسألة على مجلس الأمن للحيلولة دون المزيد من التصعيد وكفالة ألا تتسبب الإجراءات الأحادية الجانب في تقويض الجهود الرامية إلى التوصل

إلى اتفاق بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير أو المساس بحقوق المشاطة المكفولة لدولتي المصب ومصالحهما أو - ما هو أكثر إثارة للقلق - تعريض حياة قرابة 150 مليون مواطن مصري وسوداني للخطر على نحو يسبب المزيد من التوتر في منطقة غير مستقرة.

ولذلك، فإن عقد مجلس الأمن جلسة اليوم أمر يثلج صدورنا. فهذا يعكس التزام أعضائه بكفالة أن تفي هذه الهيئة الأساسية للأمم المتحدة بمسؤولياتها، على النحو المنصوص عليه في الميثاق.

إننا في مصر نسكن في أكثر الدول جفافا في حوض النيل وواحدة من أكثر الدول افتقارا إلى المياه على وجه الأرض. ويجبرنا هذا الواقع القاسي على أن نسكن في ما لا يزيد عن 7 في المائة من أراضينا على طول شريط ضيق من الأرض المخضرة ودلتا خصبة تعج بملايين النفوس التي لا تزيد حصتها السنوية من المياه عن 560 مترا مكعبا، الأمر الذي يضع مصر دون العتبة الدولية لندرة المياه.

ومن ناحية أخرى فإن العناية الإلهية وهبت إخوتنا في إثيوبيا موارد مائية وفيرة تشمل أمطارا بمعدل هطول سنوي يقارب 936 بليون متر مكعب، يتدفق منها 5 في المائة فقط إلى النيل الأزرق، و 11 حوضا آخر من أحواض الأنهار بعضها مشترك مع الدول المجاورة وكلها توفر فرصا لا متناهية للتعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين.

وهذا يعني أنه إذا ملئ ملء سد النهضة الإثيوبي الكبير وشغّل من جانب واحد في غياب اتفاق مفيد للأطراف يحمي حياة وسبل عيش مجتمعات المصب، فإن ذلك يمكن أن يضع المزيد من الضغط على واقع هيدرولوجي شديد التوتر أصلا ويعرض ملايين الناس في كل من مصر والسودان للخطر.

غير أننا ملتزمون في الوقت نفسه بدعم شقيقتنا من الدول الأفريقية، خاصة في حوض النيل، بما فيها إثيوبيا، في جهودها الرامية إلى تحقيق المزيد من الرخاء. ويتضح ذلك من تعاون مصر مع كل دولة من دول حوض النيل في إنشاء السدود وفي مشاريع تجميع الأمطار وحفر آبار المياه وإزالة الأعشاب المائية التي تقلص تدفق النهر. وهذا يعكس إيماننا الراسخ بمصيرنا المشترك كأفارقة ويؤكد قناعتنا بأن نهر النيل ليس ملكا خالصا لمصر أو لأي دولة مشاطة بل هو تراث مشترك وائتمان مقدس لجميع شعوبنا.

ولذلك بادرت مصر، على مدى عقد تقريبا، وشاركت في مفاوضات مضيئة بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير. وكان هدفنا طوال هذه المحادثات الشاقة هو التوصل إلى اتفاق عادل ومنصف يكفل أن تحقق إثيوبيا أهدافها الإنمائية المشروعة مع التقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار الضارة للسد على مجتمعات المصب. وقد سعينا بلا كلل للتوصل إلى اتفاق يحق لإثيوبيا الإمكانات التنموية التي تتشدها من هذا السد، مع الحد من مخاطره العديدة على مصر والسودان.

ولأن الرسلتين اللتين وجهتهما حكومة مصر إلى مجلس الأمن في 1 أيار/مايو و 19 حزيران/يونيه 2020 (S/2020/355 و S/2020/566) تقصّلان المراحل المتعاقبة للمفاوضات حول سد النهضة الإثيوبي الكبير، سأكتفي بسرد المعالم الرئيسية لهذه المحادثات الشاقة التي تحلينا طوالها بحسن النية وأظهرنا إرادة سياسية حقيقية للتوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن يحفظ حقوق وحصص الدول الثلاث المشاطة التي تتقاسم مياه النيل الأزرق.

وقد شملت مفاوضاتنا، منذ أن بدأت إثيوبيا بشكل انفرادي في بناء السد، عقد العديد من لقاءات القمة الثلاثية والثنائية بين قادة بلداننا الثلاثة. وبالإضافة إلى ذلك، وتأكيدا لالتزامنا الثابت وإيماننا الراسخ

بقيم قارتنا الأفريقية، حضرنا وعقدنا عدة اجتماعات قمة إقليمية وثنائية ومتعددة الأطراف مع أشقائنا الأفارقة لتيسير التوصل إلى اتفاق يُؤمّن لإثيوبيا إمكانية توليد الطاقة الكهرومائية بكفاءة وعلى نحو مستدام، مع الحدّ من التأثيرات السلبية لهذا السد وتقليصها إلى أدنى حد ممكن، ومنع الضرر الجسيم الذي يلحقه هذا السد بدولتي المصب.

وكذلك عقدنا اجتماعات ثلاثية لا حصر لها بين وزراء شؤون المياه وفرقهم الفنية والعديد من الاجتماعات لوزراء الخارجية لتقديم دعم سياسي لهذه المحادثات. وأنشأنا لجنة مستقلة من علماء الهيدرولوجيا لتقديم تحليل علمي محايد لسيناريوهات ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي الكبير. ولكن للأسف، لم تحقق كل تلك الجهود أي نجاح.

وقد أبرمت بلداننا الثلاثة اتفاق إعلان المبادئ بين جمهورية مصر العربية وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية وجمهورية السودان في 23 آذار/مارس 2015 بشأن مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير للتغلب على العقبات التي تواجهها مفاوضاتنا وتنشيط هذه المحادثات.

وكان الهدف من هذه المعاهدة، التي لا لبس في نصها وأحكامها، أن توفر مزيداً من الزخم السياسي والتوجيه لمناقشاتنا. وقد أعادت تأكيد التزام إثيوبيا القانوني بإجراء دراسات عن الآثار الهيدرولوجية والاجتماعية والاقتصادية العابرة للحدود لسد النهضة الإثيوبي الكبير وإجراء تقييم لأثره البيئي. كما أعادت تأكيد التزام إثيوبيا السياسي وواجبها القانوني بعدم ملء السد من دون اتفاق مع دولتي المصب المشاطنتين الأخريين بشأن القواعد التي تحكم كلا من ملئه وتشغيله، ما يضمن لإثيوبيا فوائد الطاقة المائية لهذا المشروع مع تقليل أضراره العديدة على دولتي المصب.

ولكن للأسف أعيقت عملية إجراء هذه الدراسات ولم تكتمل قط نتيجة لذلك، على الرغم من أننا تعاقدنا مع شركة استشارية دولية لإجراء الدراسات المتعلقة بآثار السد وتداعياته. كما لا تتوافر لنا ضمانات مؤكدة فيما يتعلق بأمان سد النهضة الإثيوبي الكبير وسلامته الهيكلية. وهذا يعني أن المجتمعات التي تقطن بجانب النهر في اتجاه المصب من هذا الهيكل العظيم محكوم عليها على ما يبدو، في غياب بيانات علمية كافية، بالعيش في الظلال القائمة لخطر مجهول لا يُسبر غوره.

فإذا ما حدث تصدع هيكلي - لا قدر الله - لسد النهضة الإثيوبي الكبير، فإنه سيعرض الشعب السوداني لمواقف لا يمكن تخيلها ويعرض مصر لمخاطر تفوق حد التصور. فشواغلنا في هذا الصدد، بالفعل، ليست بلا مبرر. ففي عام 2010، انهارت القناة الأمامية لسد جيبى الثاني، الذي شيد على نهر أومو، بعد بضعة أيام من إتمام إنشائه.

وما يبعث على الإحباط الشديد أن مصر تعرضت، طوال المسار المضنى للتفاوض حول سد النهضة الإثيوبي الكبير، إلى حملة غير مبررة من المزاعم العارية من الصحة بأننا نسعى إلى إرغام أطراف أخرى على القبول باتفاقات ترجع لحقبة استعمارية غابرة. غير أن الواقع هو أن كل معاهدة تتعلق بالنيل أبرمتها إثيوبيا، وقعتها حكومتها من دون جبر أو إكراه وكدولة مستقلة وذات سيادة. وتشمل تلك المعاهدات معاهدة وقعتها بحرية إمبراطور الحبشة في عام 1902 حظرت بناء أي محطات مائية عبر النيل الأزرق تؤثر على التدفق الطبيعي للنهر، وإطارا عاما للتعاون وقعه بحرية كذلك رئيس وزراء إثيوبيا الراحل، ميليس زيناوي، ورئيس مصر في عام 1993، بالإضافة إلى اتفاق إعلان المبادئ لعام 2015. وغني عن القول أن جميع هذه المعاهدات لا تزال ملزمة ونافاذة.

مع قرب انتهاء عملية إنشاء سد النهضة وبعد أن ثبت فشل كل مسار آخر سلكناه للتوصل إلى اتفاق في هذا الشأن، دعت مصر الشركاء في الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي للمشاركة في محادثاتنا في محاولة لسد الهوة بين بلداننا الثلاثة. وقد أفضى ذلك، عقب مشاورات مكثفة شاركت فيها البلدان الثلاثة مشاركة كاملة، إلى التوصل لأول مرة منذ ما يقرب من عقد من المحادثات إلى اتفاق أعد برعاية الولايات المتحدة وبمساهمة فنية من البنك الدولي. ووفر ذلك الاتفاق الذي قبلته مصر ووقّعته بالأحرف الأولى في 28 شباط/فبراير 2020 ورفضت إثيوبيا توقيعه في آخر لحظة، حلا عادلا ومتوازنا لجميع الأطراف ويراعى مصالح بلداننا الثلاثة ويحفظ حقوقها ومصالحها المائية بوصفها دولا متشاطئة.

وأصبح ذلك الاتفاق المرفق مع رسالتنا الموجهة إلى مجلس الأمن في 19 حزيران/يونيه 2020 متاحا الآن للمجتمع الدولي بوصفه دليلا على حسن نية مصر وبرهاننا لا يطاله شك على أنه قد توافر الأطراف اتفاق منصف وعادل للتوقيع عليه.

وانطلاقا من رغبة مصر الصادقة في استكشاف كل السبل بغية التوصل إلى اتفاق على سد النهضة الإثيوبي الكبير، فقد شاركت في الجولة الأخيرة من المفاوضات التي انعقدت بمبادرة من جمهورية السودان. ولكن فشلت تلك المحادثات أيضا.

وتؤمن مصر بأنه يجب أن يكون أي اتفاق بشأن سد النهضة صكا ملزما قانونا بموجب القانون الدولي وأن يشتمل على تعاريف دقيقة لحجم الضرر الجسيم الذي يجب منع وقوعه، إضافة إلى آلية ملزمة لفض المنازعات حتى يمكن تنفيذ الاتفاق بطريقة فعالة. غير أن الجانب الآخر دفع بأنه من الأنسب أن يُكْتَفَى بمبادئ توجيهية ذات أثر قانوني مبهم ويمكن تعديلها بشكل انفرادي. واقترح أيضا ألا تتضمن مثل هذه الوثيقة التزاما واضحا بعدم إلحاق الضرر الجسيم بدولتي المصب.

علاوة على ذلك، وإذ نؤكد موقفنا المبدئي القائم على ضرورة ملء وتشغيل سد النهضة وفق اتفاق يحقق المنفعة لبلداننا الثلاثة ويعزز مصالحنا المشتركة، قبلت مصر دعوة رئيس جنوب أفريقيا، سيريل رامافوزا، لعقد اجتماع استثنائي لمكتب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات التابع للاتحاد الأفريقي في 26 حزيران/يونيه 2020 للتداول في هذا الموضوع.

وقد تمثل هدف ذلك الاجتماع ومقصده في ضمان التوصل لاتفاق حول سد النهضة على وجه السرعة. بناء على ذلك، اتفق على عقد مفاوضات فنية على المستوى الحكومي بغية تحقيق هذا الهدف خلال أسبوعين.

والتزمت إثيوبيا خلال هذا الاجتماع بألا تتخذ أي تدابير أحادية تشرع بموجبها في ملء سد النهضة قبل التوصل إلى اتفاق. ولا يمكن تفسير ذلك الالتزام إلا بوصفه تعهدا واضحا لا لبس فيه بضمان ألا يملأ السد إلا وفق قواعد تتفق عليها الدول المتشاطئة الثلاث. وأي فهم آخر أو تفسير مغاير لذلك الالتزام إنما يدل على انعدام الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق بشأن سد النهضة ويكشف عن نية مضمرة لرفض أمر واقع غير مقبول على دولتي المصب وإنفاذ الإرادة المنفردة لدولة من دول المنبع على دولتين متشاطئتين تشاركانهما النهر، ما يحول أي محادثات إلى جهد عبثي.

إن من واجب مجلس الأمن أن يحيط علما بالنتائج التي تمخض عنها اجتماع مكتب الاتحاد الأفريقي وأن يُرحب بها، فضلا عن دعوة البلدان الثلاثة إلى الامتثال لالتزاماتها وتعهدها.

فلماء سد النهضة بشكل منفرد ودون التوصل إلى اتفاق مع مصر والسودان من شأنه أن يشكل تهديدا لمصالح المجتمعات التي تعيش في دولتي المصب والتي يعتمد وجودها وبقاؤها على نهر النيل.

ومن شأن تشغيل هذا السد العملاق بشكل انفرادي أن تكون له آثار اجتماعية واقتصادية كارثية ومدمرة لجميع مناحي الأمن البشري للمصريين، بما في ذلك أمنهم الغذائي والمائي والبيئي والصحي. ويعرّض ملايين الأشخاص أيضا لمزيد من الضعف الاقتصادي، ما يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة والهجرة غير القانونية. ويتسبب أيضا في التقليل من جودة المياه ويخل بالنظام الإيكولوجي للدول المتشاطئة ويدمر التنوع البيولوجي ويزيد من خطورة تغير المناخ.

وتعدّ تلك الأخطار المتوقعة تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وقد تكون لها أيضا آثار سياسية خطيرة إن لم تكن مُزلزلة. وستكون دولتا المصب في وضع لا يمكن احتماله وسيؤدي إلى أجواء من العداء بين بلداننا وزرع بذور التناحر بين شعوبنا. وبالتالي، يتعين على مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يبذلا جميع الجهود وأن يدعموا جميع المبادرات الرامية إلى إزالة هذا الخطر الداهم وتجنب ذلك التهديد الذي يلوح في الأفق.

وبالرغم من أن موقفنا لا يزال قائما على التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن هو الحل الناجح الوحيد لمسألة سد النهضة، فسوف تصون مصر المصالح العليا لشعبها وتذود عنها. فالبقاء ليس محض اختيار، بل حتمية تفرضها الطبيعة.

وعليه، فإننا نهيئ بمجلس الأمن أن يحث الأطراف على التفاوض بحسن نية للتوصل إلى اتفاق على سد النهضة والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات انفرادية إلى حين إبرام ذلك الاتفاق. وإلى أن يتحقق النجاح لمساعدتنا هذه ونتمكن من إبرام الاتفاق، يجب أن يظل الأمر قيد نظر المجلس ضمن اضطراره بواجباته.

وفى هذا السياق، تقدمت مصر بمشروع قرار يُعرض على مجلس الأمن للتداول بشأنه، وهو مشروع يتسق مع نتائج اجتماع مكتب الاتحاد الأفريقي. فهو يحث الدول الثلاث على التوصل إلى اتفاق خلال أسبوعين وعدم اتخاذ أي تدابير انفرادية فيما يتعلق بسد النهضة، ويشدد على الدور المهم للأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد. إن مشروع القرار هذا لا يرمى إلى إجهاض أي عملية تفاوضية أو استباقها، وإنما يراد به التعبير على أعلى مستوى عن حرص المجتمع الدولي الشديد على التوصل إلى اتفاق بشأن السد وعن إدراكه لخطورة اتخاذ أية أعمال انفرادية في هذا الشأن.

وإذ نواصل مد يد الصداقة لأشقائنا باستمرار، فإننا ننتظر من إخواننا الذين نشاركهم نهر النيل أن يبدوا لنا حسن النية وأن يتصرفوا بطريقة مسؤولة. وإذ ندعم بكل الصدق حق إثيوبيا في التنمية، بما في ذلك باستخدام مواردها المائية المشتركة، فإننا نعتقد أن العدالة تقتضي أن تحترم إثيوبيا حق مصر في الحياة.

وكما أعلن الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، في بيانه أمام الجلسة المشتركة للبرلمان الإثيوبي:

”أهيب بكم اليوم لكي نضع معا ركائز مستقبل أفضل لأبنائنا ولأحفادنا، مستقبل تُضاء فيه كل فصول المدارس في إثيوبيا، ويتسنى فيه للأطفال في مصر شرب الماء من النيل كما فعل آبائهم وأجدادهم، مستقبل تنمو فيه اقتصادات بلداننا ويتسنى لها استيعاب كامل القوى العاملة

بهدف ضمان حياة كريمة لشعبونا لكي تستعيد مكانتها بين الأمم نظرا لتاريخها المجيد وإمكاناتها الهائلة“.

ولا بد لي في الختام أن أؤكد مجدداً أننا مستعدون لبذل الجهد كله للتوصل إلى اتفاق بشأن سد النهضة. وأدعو أصدقائي وزملائي في إثيوبيا والسودان إلى تمثّل روح الأخوة والقرابة بين بلداننا وشعبونا. فلنُعَلِّ الحقيقة الثابتة لترابطنا وتلاخُم مصالحنا. ولنغتتم الفرصة السانحة هذه لصياغة مصائرنا وإعادة كتابة تاريخنا ووضع مسار جديد من السلام والرخاء لشعبونا.

بيان الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة، تاي أتسكي - سيلاسي أمدي

ما فتئت إثيوبيا، بصفقتها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، تلتزم التزاما متينا وثابتا بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. ولطالما كانت من أشد المؤيدين لمبدأ الأمن الجماعي وتعددية الأطراف. وسجل إثيوبيا في هذا الصدد غني عن البيان. فقد التزمت دائما بهذه المبادئ وأيدتها وروجت لها على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولم تتسبب إثيوبيا قط طوال تاريخها في تهديد لأي بلد. بل إنها أسهمت في قضية السلام من خلال مشاركتها النشطة في حفظ السلام وبناء السلام منذ الأيام الأولى للأمم المتحدة حتى يومنا هذا.

وبعد ذلك، أود أن أكون واضحا في أن إثيوبيا لا تعتقد أن المسألة التي تجري مناقشتها اليوم لها مكان مشروع في مجلس الأمن. وهي ستشكل لا محالة سابقة سيئة وتفتح صندوق الشرور. وينبغي ألا يكون مجلس الأمن محفلا لتصفية الحسابات وممارسة الضغط الدبلوماسي. ولذلك، فمن المؤسف أن يسمح المجلس لنفسه بأن يتم تسييسه بهذه الطريقة.

فكما أبلغنا المجلس، لم تنته بعد المفاوضات الثلاثية بين إثيوبيا ومصر والسودان. وقد توصلت الدول الثلاث في الواقع إلى توافق في الرأي حول معظم المسائل الفنية البارزة في الجولات الأخيرة من المفاوضات. ولهذا السبب، ترى إثيوبيا أن هناك مجالا لإحراز تقدم وأن التوصل إلى اتفاق مفيد للطرفين بات في متناول اليد.

وحتى لو فشلت البلدان الثلاثة في حل خلافاتها حول القضايا العالقة، فإن اتفاق إعلان المبادئ بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير - الذي وقعه قادة الدول الثلاث في عام 2015 - ينص على آليات لتسوية النزاعات، والتي لم يتم استنفادها بعد. وعلاوة على ذلك، فإن لدى الاتحاد الأفريقي النية الحسنة والخبرة اللازمتين لمساعدة البلدان الثلاثة على تضييق هوة خلافاتها والتوصل إلى حل ترضيه الأطراف فيما بينها.

ومما يؤسف له، وهو أقل ما يمكن أن يقال، أنه جرى تجاهل مبدأ التكامل والتفويض بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، الذي جرى الحديث عنه كثيرا في هذا المجلس، عندما تم توجيه انتباه المجلس دون مبرر إلى المسألة المتعلقة بسد النهضة الإثيوبي الكبير. كما أن ذلك يتعارض مع المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أنه يتعين على أطراف أي نزاع، في جملة أمور، "أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية".

ويدرك أعضاء المجلس أنه قد عُقد اجتماع استثنائي لمكتب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات التابع للاتحاد الأفريقي قبل ثلاثة أيام برئاسة الرئيس سيريل رامافوزا. وكما ورد في البيان الصادر في 27 حزيران/يونيه 2020، اتفقت البلدان الثلاثة على استئناف المفاوضات وحل المسائل المتبقية من خلال المشاورات الثلاثية، في إطار "عملية يقودها الاتحاد الأفريقي" بروح التضامن بين عموم أفريقيا وفي إطار الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. ولذلك، يضع الاتحاد الأفريقي المسألة الآن قيد نظره، ومن المناسب تماما أن يسمح مجلس الأمن للعملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي بأن تأخذ مجراها.

وغني عن القول إن نهر النيل لا يقل أهمية بالنسبة لإثيوبيا عن أهميته بالنسبة لمصر والسودان كمصدر لكسب العيش والتنمية الاقتصادية. ويُنظر إلى سد النهضة الإثيوبي الكبير على أنه محور تطلعاتنا

الإيمانية الوطنية. وينبع من إثيوبيا 86 في المائة من متوسط التدفق السنوي الإجمالي لمياه النيل، ولكنها لم تستفد قط من النهر على الإطلاق. وقد قسم اتفاق عام 1959 بين مصر والسودان مياه النيل بأكملها بينهما، حيث حصلت مصر على حصة الأسد منها، ولم تترك شيئا لإثيوبيا. وكان ذلك القرار الأكثر انفرادية على الإطلاق بشأن الأنهار العابرة للحدود.

وذلك ليس كل شيء. ففي عام 1997، اتخذت مصر مرة أخرى قرارا انفراديا آخر وأنشأت قناتي توشكا والسلام، محولة مياه النيل بعيدا عن مجراها الطبيعي. ولم تلق شكاوى إثيوبيا المتكررة بشأن هذه المشاريع منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين أذانا صاغية. وتقدمت حكومة الإمبراطور هيلا سيلاسي بأول شكاوى بشأن اتفاق عام 1959. وتجاهلت مصر اعتراضات إثيوبيا اللاحقة. وعلى الرغم من هذه الحقائق التاريخية، لا تزال مصر تتهم إثيوبيا باتخاذ إجراءات أحادية الجانب فيما يتعلق ببناء سد النهضة الإثيوبي الكبير.

إن إثيوبيا لا تطلب الكثير؛ فهي تسعى إلى تصحيح مظالم الماضي وتقاسم هذا المورد الثمين بطريقة منصفة ومعقولة. وعلى الرغم من أن شعب إثيوبيا قد حُبي بموارد مائية وفيرة في حوض النيل، إلا أنه حُرم لسنوات من حقوقه في استخدام هذا المورد لتخليص نفسه من الفقر المدقع. ولهذا السبب فإن وصول إثيوبيا إلى مواردها المائية واستخدامها ليس بمسألة اختيار بالنسبة لها، بل هي مسألة ضرورة وجودية.

والحقيقة المؤسفة هي أن عشرات الملايين من الإثيوبيين لا يزالون حتى اليوم، في عام 2020، يستخدمون الحطب كمصدر رئيسي للوقود مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على صحتهم وبيئتهم. وتضطر جميع الأسر المعيشية الريفية، حيث يعيش 85 في المائة من الإثيوبيين وثلاثا التلاميذ تقريبا، إلى العيش في الظلام. وعلى النقيض من ذلك، فإن ما يقرب من 100 في المائة من السكان المصريين، في المدن والمناطق الريفية على السواء، يحصلون على الكهرباء.

لذا، تعتقد إثيوبيا أن عليها واجبا وطنيا وأخلاقيا بأن تفعل كل ما في وسعها لتحسين حياة شعبها. إن سد النهضة الإثيوبي الكبير هو استجابة لصرخات الأمهات الإثيوبيات طلبا للمساعدة، حتى لا يضطرن إلى المشي ساعات لجمع الحطب. والحقيقة المؤسفة هي أن الأمهات الحوامل لا يزلن يُحملن على نقالات لمسافات طويلة بسبب نقص الكهرباء للحصول على رعاية التوليد في الحالات الطارئة المنقذة للحياة. كما أن صور الفتيات الصغيرات وهن يحملن كميات تكسر الظهر من الحطب على أكتافهن قد باتت أيضا واقعا يوميا.

وسيولد السد، بمجرد الانتهاء من بنائه، 15 700 جيغا واط ساعة سنويا، مما يوفر الكهرباء والفرص لحياة كريمة لأكثر من 65 مليون شخص يعيشون حاليا في الظلام. ولهذا السبب، أكدنا مرارا وتكرارا أن سد النهضة الإثيوبي الكبير مشروع إنمائي ولا يمكن له بأي حال من الأحوال أن يكون مسألة تهديد أمني. وإذا كان هناك تهديد أمني ينبغي مناقشته، فإن ذلك يتعلق بحقيقة أن هناك ملايين الإثيوبيين يعيشون تحت خط الفقر. ويهدف السد إلى رفع مستوى معيشة هؤلاء الناس وهو يجنبنا، بطريقة ما، تهديدا محتملا بدلا من أن يشكل أي تهديد. إن السعي إلى تحقيق التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة لشعبنا - دون أن يتخلف أحد عن الركب - يتفق في الواقع مع روح ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة التي نطمح جميعا إلى تحقيقها بحلول عام 2030. كما أن سد النهضة الإثيوبي الكبير هو أحد المشاريع الضخمة المتوخاة في إطار جهود إثيوبيا لتحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

وأود أيضا أن يؤكد هنا على السبب الذي يجعل سد النهضة الإثيوبي الكبير مشروعا شعبيا، وهو قيام الإثيوبيين من جميع مناحي الحياة ببنائه بحماسة لم يسبق لها مثيل. وتجدر الإشارة إلى أن عقبات مختلفة قد وُضعت لمنع إثيوبيا من الحصول على الدعم الدولي. ولا تقوم حكومة بلدي إلا بتنسيق مشروع مملوك للعموم وممول من القطاع العام. ولذلك، تقع على عاتقها مسؤولية رسمية لإنجاز هذا المشروع بنجاح.

وقد اتخذت إثيوبيا منذ البداية، مبادرات غير مسبوقة لإيجاد تفاهم مع كل من مصر والسودان بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير من خلال إنشاء، في جملة أمور، لجنة دولية من الخبراء ولجنة وطنية ثلاثية لتنفيذ توصياتها، ولاحقا، مجموعة بحث علمية وطنية مستقلة لصياغة سيناريوهات مختلفة تتعلق بملء سد النهضة الإثيوبي الكبير وتشغيله السنوي. وقد فشلت كل هذه المبادرات في تحقيق النتيجة المرجوة بسبب تعنت مصر وإصرارها على حقوق تاريخية والاستخدام الحالي. إن الجهود المستمرة التي تبذلها مصر لمحاولة إفشال المفاوضات الثلاثية تتعلق بوضعها الداخلي أكثر من أي شيء آخر. ومن ناحية أخرى، يعرف السودان جيدا فوائد السد، ولكننا ندرك أن تحديات الانتقال السياسي التي يواجهها البلد في الوقت الراهن أحد العوامل.

وأيا كان الأمر، فإن إثيوبيا تسترشد بمبدأ الاستخدام العادل والمعقول المقبول دوليا، ولا تتسبب في إحداث ضرر كبير ببناء السد. ولا يمكن لإثيوبيا أن تضر بمصر والسودان من خلال السد إذ أنه لو كان حجز الماء يمثل إلحاق ضرر، فإن بناءه في المقام الأول كان سيكون بلا جدوى. فلننا شعب النيل. ولذلك لا يمكن لإثيوبيا أن تؤذي مصر من دون أن تلحق الضرر بنفسها. واتفق إعلان المبادئ يتضمن بوضوح التزام إثيوبيا الثابت بمبادئ استخدام المياه العابرة للحدود.

وفي الواقع إنه لم يسبق لجهود إثيوبيا حسنة النية مثل في تاريخ الأنهار العابرة للحدود. ولا يستحق بلدي أن تساء معاملته؛ وينبغي بدلا من ذلك الثناء على إظهاره تعاوننا مثاليا. فلم تستشر مصر ولا السودان إثيوبيا عندما بنتا سدودا على نهر النيل.

وقد دعت حكومة الولايات المتحدة، في تشرين الأول/أكتوبر 2019 البلدان الثلاثة إلى زيارة واشنطن العاصمة، بناء على طلب مصر، لإجراء مشاورات. وقد ردت إثيوبيا بالإيجاب وبجسنة نية، على أمل أن يساعد وجود مراقبين في تيسير المفاوضات. غير أن مصر سعت إلى فرض شروط غير مقبولة على إثيوبيا من خلال الاستفادة من العملية واستغلالها. وبالفعل زادت إجراءات مصر، للأسف، من تعكير المياه.

فقد أبدت إثيوبيا طوال المفاوضات قدرا كبيرا من المرونة في العملية الثلاثية لبناء الثقة والائتمان اللازمين. ووافقت إثيوبيا، إظهارا لحسن نيتها، على ملء خزان سد النهضة الإثيوبي الكبير على مدى فترة تتراوح من أربع إلى سبع سنوات، على الرغم من إمكانية ملء السد في غضون ثلاث سنوات من دون التسبب في ضرر كبير لمصر أو السودان. وعلاوة على ذلك، وافقت إثيوبيا على تأجيل المرحلة الثانية من الخطوة الأولى للملء إذا كان التدفق السنوي بالسد أقل من 31 مليار متر مكعب.

وقد اتفقت الدول الثلاث أصلا على الملء الأولي للسد. وقد ساعدتنا الظروف الطبيعية كذلك. فهذا العام هو الوقت المناسب للبدء في حجز المياه في خزان السد. وهناك في الوقت الحالي تدفق فوق المعتاد في النيل الأزرق والنيل الأبيض على السواء. وقد سجلت بحيرة فيكتوريا مستوى عاليا إلى حد قياسي. كما إن سد أسوان العالي كذلك في مستوى وارده الكامل من المياه البالغ 182 مترا فوق مستوى سطح البحر،

وهو رقم قياسي على مدى العقود الأربعة الماضية. ولن تحتفظ إثيوبيا خلال المرحلة الأولى من حجز الماء، وهي مرحلة اختبار أو تجربة، سوى بعشر متوسط التدفق السنوي للنيل الأزرق.

وعلى النقيض من ذلك، تفقد ضعف كمية المياه التي يتم الاحتفاظ بها خلال الملء الأولي لسد النهضة الإثيوبي الكبير كل عام بسبب التبخر من سد أسوان العالي. هذا بالإضافة إلى الهدر من خلال ممارسات الري في مصر التي تعتمد على ضخ كميات كبيرة من المياه. إن المياه تصير سلعة نادرة على نحو متزايد. وأكثر من 60 في المائة من مساحة إثيوبيا من الأراضي الجافة، ليست بها موارد مائية مستدامة. ومن ناحية أخرى، تتمتع مصر بوفرة من موارد المياه الجوفية، وإمكانية الحصول على مياه البحر، التي يمكن أن يمكن تحليتها لاستخدامها.

إن مسؤولية إدارة الجفاف في أي مجرى مائي عابر للحدود، تقع على جميع البلدان المشاطئة. غير أن مصر تريد من إثيوبيا وحدها أن تتحمل عبء الجفاف. وهذا أمر غير مقبول. فقواعد استخدام المياه أو تشغيل السدود تعتمد على توافر المياه؛ وبالتالي يجب أن يكون لقواعد التشغيل مبادئ توجيهية خاصة، تلبي الظروف الهيدرولوجية المختلفة، بما في ذلك الجفاف. ولذلك، يجب على البلدان الثلاثة أن تتفق على عتبات الجفاف وآليات التعاون لتقاسم المسؤولية عن معالجة أي عواقب للجفاف وتغيير المناخ والتخفيف من آثارها.

وعلاوة على ذلك، تعتقد إثيوبيا أن أي نزاع في المستقبل ينشأ عن استخدام مياه النيل الأزرق ينبغي أن يحل وفقا للمبادئ المتفق عليها في اتفاق إعلان المبادئ، الذي ينص على آلية تسمح للبلدان الثلاثة بمعالجة مظالمها من خلال "التوفيق أو الوساطة أو [إباحالة] المسألة إلى نظر رؤساء الدول أو [الحكومات]". وتعتقد إثيوبيا، في نهاية المطاف، أن أي اتفاق يجب ألا يقيد بأي شكل من الأشكال حقوقها السيادية في الاستخدام المستقبلي والتنمية في مناطق منابع النيل الأزرق.

وأخيرا، فإن مشاركة مجلس الأمن في هذه المسألة قد تؤدي إلى تشدد المواقف وتجعل من التسوية أكثر صعوبة. وينبغي له، بدلا من أن يُقحم المجلس نفسه في هذه المسألة، أن يحيلها إلى الاتحاد الأفريقي وأن يشجع البلدان الثلاثة على العودة إلى المفاوضات الثلاثية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لإيجاد حل ودي للمسائل المعقدة المتبقية. ونأمل أيضا أن يتوخى المجلس الحذر في عدم تضخيم الخلافات وتقويض العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

وأود أن أذكر، في هذا العام البالغ الأهمية الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، بلحظة من التاريخ تكلم فيها زعيم إثيوبي آخر هو الإمبراطور هيللا سيلاسي أمام عصبة الأمم ليعرض قضية أخلاقية ضد آفة الاستعمار وغزو بلده. فقد حذر من أننا "نحن اليوم، وستكون أنت غدا". وللأسف، لم تفعل عصبة الأمم شيئا يذكر للاستجابة لذلك النداء. وسيكون من المؤسف أن لا يستجيب مجلس الأمن لنداء إثيوبيا اليوم بعدم تسييس أو تدويل مسألة سد النهضة الإثيوبي الكبير. ولا يسعنا إلا أن نأمل أن يختار المجلس أن يكون على الجانب الصحيح من التاريخ، لأن المسألة التي يتناولها المجلس اليوم تتجذر، من نواح عديدة، في إرث استعماري.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن بلدان حوض النيل تتمتع بوحدة من أعرق العلاقات في تاريخ البشرية. وقد زرعت بذور تنميتنا المشتركة منذ آلاف السنين. وينبغي أن توفر لنا صلاتنا التي أختبرها الزمن عبر نهر النيل الحقيقة والإيمان لفعل ما هو عادل لمصلحة جميع شعوبنا. فسد النهضة الإثيوبي الكبير

يُتيح فرصة فريدة للتعاون العابر للحدود بين البلدان الشقيقة. وينبغي ألا يكون أبدا محل منافسة أو عدم ثقة. وستسعى إثيوبيا، بهذه الروح، إلى إيجاد حل ودي من خلال مفاوضات يكسب فيها الجميع. كما نسعى إلى تفهم إخواننا وأخواتنا من مصر والسودان. ونحن على ثقة من أننا سنتوصل، في إطار العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي، إلى اتفاق تعاوني في الأسابيع المقبلة.
